The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

مدى التزام المؤسسات المالية بقانون فاتكا الاميركي
(البنك المركزي العراقي إنموذجا)

م.م. عبد العزيز محسن خليفة
كلية العلوم – جامعة سومر
Alaziza747@gmail.com

ا.م. خيري ابراهيم مراد
كلية القانون – جامعة دهوك
Khairi.murad@uod.ac

مستخلص البحث:

تتطلب اتفاقية فاتكا FATCA من البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الشركات التجارية والاستثمارية العاملة في العراق والدول العربية، تقديم معلومات مفصلة عن الأموال والاستثمارات وممتلكات واموال الأمريكيين المقيمين لديها من أجل جباية الضرائب منهم ومنعهم من التهرب الضريبي.. إن التطور الكبير في بيئة الأعمال بالإضافة إلى هيمنة بعض البلدان على أكبر البنوك في العالم، فضلاً عن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والإنترنت، جعل العالم قرية صغيرة. كما يمر كل الأموال المحولة من العراق للمستفيدين في الخارج عن طريق البنوك الدولية فضلا عن البنك المركزي العراق والبنوك العراقية لديها حسابات بعملات مختلفة، ثم هناك حاجة حقيقية للعمل ضمن النظام المصرفي العالمي من قبل أي بنك عراقي الذي يتطلب قوانين التكيف مع هذا النظام المالي الحديث ، تلك القوانين التي تفرضها البيئة المصرفية العالمية. وفي ضوء ذلك، فان هذه الدراسة اوالبحث ستتناول الإطار العام لقانون " فاتكا " FATCA) ومدى الامتثال له في البنوك العراقية وما هي التحديات والمخاطر التي تواجها.

المقدمة:

يعدّ التهرب الضريبي ظاهرة تعاني منها معظم البلدان، ولطالما ارهقت ألعديد من ألمجتمعات او الدول سواء كانت متقدمة، نامية. ظاهرة اجرامية لا يمكن أن تَزول من مُجتمع او دولة ما، مهما كانت الجهود جادة للقضاء عليها، فلا ألوازع الديني والاخلاقي ينفع دائما في كبح جموح النفس البشرية، ولا ألترتيبات القانونية تنجح دائما في ردع من تُسول له نفسه الاساءة الى ألمجتمع، فالنفس البشرية ميالةٌ في جانبها الى ألقوة ثم الإحتكار. فالإعتداء وقيل في شان التهرب الضريبي انه ليس هناك اصعب على الانسان من شيئين: الموت، والضرائب. وتعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية، لا تقتصر على بلد محدد، وانما يختلف مداها بين دولة وأخرى، فبينما نجد المكلف الأنجلوسكسوني يدفع الضريبة طواعية واختيارا وعن قناعة ، نجد أيضاً المكلف اللاتيني يحاول أن يتهرب منها بكافة الوسائل. وهذا ينطبق كذلك على المكلفين في الدول النامية ومنها الدول العربية وتحديدا العراق على هذا، نجد إن التهرب الضريبي يختلف من مجتمع لآخر او من دولة لاخرى حسب طبيعة النظام القائم ومستوى الأخلاق السائدة والوعي الثقافي والاجتماعي لأفراده. ولم تعد ظاهرة التهرب الضريبي اليوم مجرد مُشكلة داخلية بألدولة الوطنية، بل اصبحت ظاهرةٌ معولمة، لا بل ان أشكال وأنماط التهرب الضريبي اصبحت معقدة لدرجةٍ يصعب التعرف عليها أحيانا، وأنتشرت في معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.. وهو ما يطلق عليه (الاقتصاد الاسود) . ما حدا بالعديد من دول العالم إلى سنّ تشريعات لمكافحة هذه الظاهرة ومنهم من أدخلها ضمن جرائم تبييض الأموال ، ومنهم من شرّع قانون خاصاً بها وعلى مستوى عالمي، فقد أصدر الكونغرس الأمريكي بتاريخ 18 /3 / 2010 قانون

الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية المختصر ب "فاتكا" والذي يوجب على جميع المصارف الاجنبية "غير الأمريكية" اضافة إلى ألمؤسسات المالية الاخرى كصناديق ألأستثمار وشركات ألضمان او التامين، ان تفصح او تزود لمصلحةِ ضريبة ألدخل في ألولايات المتحدة، ببياناتِ عن اي عملاء لهم علاقة بالولاياتِ ألمتحدة سواء كانوا مواطنين أو مقيمين ، وتزيد أرصدة حساباتهم الدائنة عن خمسين الف دولار، او المساهمين بنسبة اكثر من 10% في رأسمال شركة أجنبية، او المرتبطين بجمعياتِ، أو بعمليات إئتمان، وذلك بموجب نموذج ابلاغ تحدده مصلحة الضرائب الأمريكية.كما تشمل أحكام القانون، الأشخاص الذين لهم صلة بالولايات المتحدة الأمريكية، كالأشخاص الأمريكيين سواء اكانوا طبيعين او معنوين حتى ولو كانوا مُقيمين في الخارج، وحاملي ألجنسية الامريكية اضافة الى جنسيتهم الأصلية، وألمولودين في الولايات المتحدة، الا اذا تخلوا عن جنسيتهم، إضافة الى المقيمين في ألولايات ألمتحدة.وهنا تطرح الأسئلة حول ما إذا كان يجب على كل شخص يحمل الجنسية الأمريكية، التخلي عنها للتهرب من الالتزام تجاه قانون "فاتكا" ومصلحة الضرائب الأمريكية، وحول ما إذا كان التنازل عن الجنسية بحد ذاته يعفي من الالتزام بالقانون، أم أن التنازل له تبعات أخرى؟.ما يضعنا أيضاً، أمام مشكلة في التطبيق، فهل ستقبل الدول تطبيق هذا القانون الدخيل على فئة من الموجودين على أ راضيها ؟كذلك يتم التساؤل ماهي الطبيعة القانونية لهذا القانون ؟ ، هل هو اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة والدولة الملتزمة بالتطبيق والتنفيذ ، أم أنه مكمل للقانون الداخلي لهذه الدولة ، وفي أي فئة يمكن تصنيف قانون "فاتكا". كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن قانون الامتثال الضريبي سوف يتم تنفيذه على مراحل. ويلاحظ من موقع مصلحة الضرائب الأمريكية على صفحة الانترنت اتخاذ بعض الخطوات من أجل التطبيق وأهمها وضع جدول زمني. مع العلم أن قانون "فاتكا" يفرض على المؤسسات المالية في شتى أنحاء العالم الالتزام بتطبيقه، عبر اتخاذ الخطوات والإجراءات الآيلة إلى التطبيق، لاسيّما ابلاغ وزارة ألخزانة الامريكية مباشرة بكشوف حِسابات عُملائها من حملة ألجنسية ألامريكية، أو ألاقامة، او لهم علاقة مباشرة بالولايات المتحدةِ . إضافة إلى القيام بما يلزم من إجراءات أو تعديلات تشريعية في حال تعارض قانون "فاتكا" مع القوانين الداخلية لهذه الدول وأهمها قانون السرية المصرفية. الأمر الذي يضع الدول كافة بما فيها من مؤسسات مالية، أمام الكثير من التحديات والعوائق سواءً كانت إجرائية أو تشريعية أو حتى في إعداد الكوادر البشرية من أجل حسن تطبيق هذا القانون، وما يتبعها من تكاليف باهظة على مستوى الموارد البشرية وتطوير النظم المعلوماتية بشكل يتناسب مع متطلبات القانون، ما يخلق مشكلة قانونية كبيرة على الصعيد الدولي لجهة قبول الدول الالتزام بتطبيق قانون "فاتكا"، ورفض البعض الآخر تحت ذريعة أن القوانين الداخلية تحمي عملائها من تسريب المعلومات عن حساباتهم ومعلوماتهم الشخصية، وأن أي خرق لهذه المعلومات يشكل بحد ذاته جرماً جزئياً يعاقب عليه القانون، ما يتطلب معه تعديلات تشريعية بحيث تتناسب مع بنود القانون الجديد، والاّ الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية والتعرض للعقوبات.ان قانون "فاتكا" يضع الدول أمام خيارين: اما التطبيق له ، أو العقوبات في حالة تنفيذه ، والواضح أن الأغلب يتجه نحو الالتزام بتطبيق القانون ومنها الدولة العراقية .لكن السؤال الأهم في هذا المجال يطرح حول الآثار التي يمكن أن تترتب على التزام المؤسسات المالية بتطبيق القانون.هل سينحصر الأثر على السريّة المصرفيّة، أم سيكون أبعد من ذلك بكثير؟ على سبيل المثال سيادة الدولة، فكرة الجنة الضريبية او الملاذ الضريبي للاستثمارات الاجنبية ومنها الاميركية .

مشكلة البحث :

في ضوء القانون الأمريكي الجديد، هل يشكل قانون الامتثال الضريبي تهديداً أو تكاملاً لسيادة المؤسسات المالية ، وهل أن المواطن الأمريكي الحائز لجنسيتين، بين خيارين: إما التصريح عن الأموال ودفع الضريبة المستحقة، أو التخلي عن الجنسية الأمريكية؟

والسؤال الأهم الذي يطرح أيضا ، هل أن العراقي الحامل للجنسية الأمريكية سيبدأ بدفع ضريبة حيازته لهذه الجنسية ؟ وسيكون ملزماً أمام هذا الواقع بدفع ضريبتين واحدة مزورة لموطنه الأم والثانية أصلية حقيقية لوطنه الجديد ؟. وفي حالة الالتزام من قبل المؤسسات المالية بقانون "فاتكا" .. ما مصير السرية المصرفية هنا وهي من صلب الالتزامات المالية التي تقع عليها ؟ .

بكلمة اخرى ، تكمن مشكلة البحث بأن الموضوع الذي تم اختياره لا يزال بكرا جديداً، ولا يوجد مراجع كافية في هذا المجال يمكن الرجوع إليها خاصة في عالمنا العربي.

ان الثغرة موجودة في العراق، فصحيح أن التهرب الضريبي معروف منذ القدم، لكن من كان يتصور يوماً أنه سيتم إصدار قانون في دولة ويفرض تنفيذه في باقي الدول الأخرى؟.

فنحن سنكون بهذا البحث او الدراسة قد تلقينا الصدمة لهذه الفكرة الأمريكية المستحدثة، لنفتح الباب أمام الباحثين لينطلقوا نحو اكتشاف تطورات هذا القانون ومعرفة خباياه. وما التوفيق الا من عند الله .

أهمية البحث :

إن موضوع قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية "فاتكا" لا يزال حديثا، ولم ينل حقه من البحث والتمحيص على مستوى القانون في العراق ، إذ ان معظم جوانبه لا تزال غامضة ومجهولة، كما أنه يثير الكثير من الجدل الفقهي والقانوني والإعلامي، نظرا لحداثة وجدّية المشاكل القانونية بوجه عام، وتلك التي تدخل تحت طائلة القانون الجنائي وقانون السريّة المصرفيّة وتبييض الأموال بشكل خاص.

تكتسب هذه الدارسة أهمية بالغة وذلك لما تعود به من الفائدة والنفع على الفئات المعنية بالقانون، وكذا لما من أثر لهذا القانون على المجتمع، كما أنه سيطبق على فئة من العراقيين وفئة معينة من المواطنين داخل كل دولة عربية أو أجنبية. ايضاً لتقديم رؤية وتشخيص للقانون وابراز التحديات التي يعيشها قطاع الأموال والعالم الاقتصادي ، وما يمكن ان تساهم به هذه الدراسة من اثارة ألباحثين والدارسين للقانون في ألبحث وألتعمق.

منهجية البحث:

إن البحث لموضوع قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية "فاتكا" ليست مجرد دراسة وصفية وانما هي دراسة تحليلية، نقدية أيضا ووفق طريقة الاستقراء ومحاولة الاستنتاج عبر قواعد الإستدلال ألمنطقي بالقدر الذي يُعين به هذا ألمنهج.

خطة البحث :

سيتم تحقيق هدف البحث من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)

المبحث الثاني: التحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسات المالية تجاه الامتثال الضريبي لقانون فاتكا (FATCA)

المبحث الثالث : اليات تنفيذ قانون فاتكا من البنك المركزي العراقي.

المبحث الاول : الإطار العام لقانون الامتثال الضريبي فاتكا ((FATCA)

للوصول للغاية البحثية في هذه الدراسة سوف نقسم هذا المبحث الى المطلبين ، اما المطلب الاول سنفرده الى ماهية قانون فاتكا واما المطلب الثاني سنخصصه الى الاتفاقية المعقودة بين وزارة الخزانة الاميركية والبنك المركزي العراقي .

المطلب الاول : تعريف قانون فاتكا

لغرض تعريف قانون فاتكا والوصول الى الغاية البحثية هنا ، سوف نقسم هذا المطلب الى عدة فروع دراسية وهي كما يلي .

الفرع الاول ماهية قانون فاتكا

في ضوء ما شهده وما يشهده المجتمع الدولي من مشاكل مالية وتغييرات سياسية معقدة تركت اثرها على ألقطاع ألبنكي والمالي (المصرفي) ، فقد أزدهرت عَمليات غسيل الاموال وتمويل ألإرهاب وأتخذت صوراً جديدة وتنوعت وتَشعبت مستغلة ألتقنيات ألمتطورة في وسائل ألدفع وألخدمات ألبنكية (المصرفية) ألحديثة باعتبارِ إن أصحاب غسيل الاموال هم في سعي دائم للبحث عن ألبلدان التي لا تتوافر فيها أنظمة حماية قوية فتكون عرضة للإختراق من دون اثارة الكثير من ألشكوك وألتساؤلات، او تلك التي تؤمن حماية وسرية بنكية (مصرفية) متقدمة للمودعين لديها، ما يدفع ألبعض إلى ايداع اموالهم فيها للتهربِ من الضريبةِ وألتصرف بها بعيدا عن رقابة السلطات المحلية عموماً وألضريبية خصوصا[1]. والمثل الذي يحتذى به دائماً في هذا المجال هو" سويسرا " حاملة تراث السرية المصرف في القرن الماضي وحاميته في بلدان العالم قاطبة، بدوافع طائفية (الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت)، ودوافع إنسانية(الهروب من الاضطهادات العنصرية)، أو دوافع سياسية(الحياد وعدم الانخراط في المعسكرات المتحاربة[2] .ازاء هذا ألتطور ألسريع والهائل في الاساليب ألمستخدمة لغسيل الاموال وتمويل الارهاب وسائر العمليات المالية وألمصرفية غير ألمشروعة كالتهرب ألضريبي (tax evasion) لناحية هروب رؤوس الاموال (Smuggling of Capitals) ، فقد اخذت السلطات التشريعية في العالم، وبالتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية، على عاتقها للقيام بعملية تعديل جذرية لتقنيات الرصد المتبعة حتى تتمكن من اقتفاء اثار هذه ألعمليات وألعمل على مكافحتها، وكان ابرزها ألولايات المتحدة الامريكية التي اصدرت ما يُعرف ب " قانون الإمتثال ألضريبي الامريكي على الحسابات الاجنبية " [3]

(fatca foreign account tax compliance act) ذلك ان الاحصاءات تُقدّر بان التهرب الضريبي الذي يلجا اليه بعض الاشخاص عن طريق تهريب اموالهم الى خارج أراضي ألولايات المتحدة يُكلف ألحكومة الامريكية 100 مليار دولار سنويا، وذلك بوجود نحو 17 مليون مواطن امريكي خارج الولايات ألمتحدة.ان فرض قانون" فاتكا "على ألمؤسسات ألمالية في كل انحاء العالم، وجبَ عليها ان تبلغ وزارة الخزانة الأمريكية مباشرة، بكشوفات الحسابات لعملائها من حاملي ألجنسية الامريكية، او الاقامة "green card " ، او حتى ألذين يشك البنك او المؤسسة المالية في أنهم من المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية .وبالتالي تزويد مصلحة الضرائب الأمريكية سنوياً بمعلومات عن الأمريكيين الذين لديهم أموال واستثمارات لديها. وينطبق ذلك أيضاً على الشركات جميعا التي يساهم فيها أشخاص يحملون الجنسية الأمريكية، على أن يتم التصريح او التبليغ في البداية عن الحسابات التي يبلغ متوسطها مليون دولار كحد أدنى خلال

السنة السابقة[4]. ولذلك فرض القانون على هذه المؤسسات والبنوك الالتزام بتقديم معلومات وبيانات وافية ومفصلة عن اموال واستثمارات وممتلكات الأمريكيين المقيمين في الخارج، من أجل تحصيل الضرائب المستحقة عليهم ومنعهم من التهرب من تسديدها.

فبموجب هذا القانون يتوجب على دافعي الضرائب من الاشخاص الأمريكيين ممن تتجاوز أصولهم المالية الخارجية حدوداً معينة، الإفصاح عن تلك الأصول لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS)، وهذا الأمر وضع تلك المؤسسات والبنوك جبرياً امام أمرين:[5]

الأمر الأول : الانصياع حكماً لهذا القانون وبالتالي تجاوز سلسلة اجراءات محلية متعلقة بحماية مصالح عملائها، ولاسيّما" فيما يتعلق ب" السرية المصرفية."

الأمر الثاني : التعرض لخصم 30% من قيمة أموالها المستثمرة في مصارف أمريكية، فضلاً عن وقف البنوك الأمريكية التعاون معها، وتسهيل عملياتها المالية مع المؤسسات الأجنبية.

اذن يراد به ذلك ألقانون أقرته ألولايات ألمتحدة سنة 2010 ودخل حيز التنفيذ في الأول من تموز من عام 2014، وألغرض منه هوألحد من ألتهرب ألضريبي من قبل الامريكيين ألذين يَملكون حسابات واصول مالية خارج ألولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال الزام ألمؤسسات المالية والبنوك (المصارف) الأجنبية (غير الامريكية) بتقديم تقارير وبيانات عنهم إلى مصلحة الضرائب الامريكية. ويشمل أي حساب يعود إلى شخص أمريكي سواء اكان شخص اطبيعيا او معنويا ، او يعود لمؤسسة او شركة اجنبية مملوكة من قبل شخص امريكي بنسبة تزيد عن 10% من الاسهم او الحصة من رأس المال سواء بشكل مباشراو غيرمباشر .

ويتميز هذا التعريف والذي يعرف بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية (فاتكا fatca) بانه يهدف إلى ألتعرف على ألمكلف بدفع ألضرائب لصالح ألخزانة الاميركية، وتحديد مدى ألتزامه بدفع ألضريبة ألمتوجبة عليه ، بغض ألنظر عن مكان اقامته ، وهو يلزم جميع الاشخاص أوالكيانات حاملي ألجنسية الاميركية والعاملين خارج الولايات المتحدة بدفع ضريبة الدخل، ويلزم ايضا جميع البنوك وألمؤسسات ألمالية في العالم والتي لديها حساباتِ لدى البنوك ألمراسلة في ألولايات المتحدة الاميركية. وكما ويهدف قانون الامتثال الضريبي "فاتكا fatca" الى توفير مزيد من ألشفافية وجعل ألتهرب من الضرائب شبه مستحيلاً بالنسبة للاميريكيين وألمقيمين الدائمين في ألولايات ألمتحدة، فبموجب هذا ألقانون تصبح ألمؤسسات المالية وألبنوك الاجنبية مُلزمة بالافصاح لمصلحةِ ألضرائب الامريكية عن جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالحساباتِ المملوكة للمواطنين الأمريكيين أو المقيمين الدائمين خارج ألولايات المتحدة.

الفرع الثاني

الفئات الملتزمة بقانون الامتثال الضريبي (فاتكا fatca)

ان الاشخاص المشمولين بقانون فاتكا هم [6]:

1- الشخص الذي يحمل وثيقة سفر أمريكي.
2- الشخص الذي لديه الجنسية الأمريكي (منفردة او مزدوجة)
3- الشخص الذي لديه بطاقة الإقامة الدائمة (Green card)
4- الشخص المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.
5- كل شخص من كان مكان الولادة في الولايات المتحدة الأمريكية.
6- كل شخص ليس لديه الجنسية الأمريكية(او غير مواطن امريكي) ولكن تنطبق عليه شروط الإقامة المتواصلة (الدائمة) في الولايات المتحدة الأمريكية.

7- كل شخص من المكلفين بدفع الضريبة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأي سبب أخر.

الفرع الثالث

أهداف قانون فاتكا

ان قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية" فاتكا "يهدف بالمقام الأول لحماية المصالح الأمريكية .حيث أقرّ بالمقام الأول بسبب تزايد عجز موازنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبهدف سداد الدين المحلي الذي وصل إلى 15 تريليون دولار، ووقف استنزاف ايرادات الخزانة الأمريكية سواء عبر التهرب الضريبي أو عمليات تبييض الأموال[7].لكن الأسئلة تكثر حول الأهداف الحقيقية لصدور قانون أمريكي يتعدى حدود ألولايات المتحدة، حتى يمكن القول أن قانون الامتثال الضريبي يلزم العالم على تنفيذه وهو خير مثال على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحصول على الضرائب من الأمريكيين أينما وجدوا واينما كانوا.ومن اهم الأسئلة التي تطرح في هذا المجال هنا ، ما هي أهداف قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية؟، هل تنحصر أهدافه بمنع التهرب الضريبي فقط، أم تتعداه لأهداف سياسية أكثر تعقيدا ؟. ان قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية" فاتكا "الذي بدأ يسريانه ونفاذه اعتبارا من 2014/7/1 فهو قانون "تشريع" سنته ألولايات ألمتحدة، وقد تم وضع هذا القانون لمواجهة التهرب الضريبي الذي يلجا إليه الاميريكيون، ولاجل توفير درجة كبيرة من الشفافية في ألمسائل ألضريبية ، والذي يكبد الخزانة الاميركية من خسائر تبلغ حوالي 100 مليار دولار سنويا .وقد تم سن القانون ايضا بدافع الابلاغ عن ألمعلومات الجديدة وشروط حجبها التي يتم تطبيقها في المؤسسات ألمالية والبنكية في جميع انحاء العالم، بما فيها المصارف(البنوك) ألعراقية وغيرها من المؤسسات المالية التي تم تحديدها بموجبِ قانون (فاتكا). لذلك يَرمي ألقانون ألجديد الى فرض إجراءات (الشفافية ألمشددة على الحسابات ألخارجية للأمريكيين ألمكلفين بالضرائبِ بهدف ألحد من التهرب ألضريبي وتهريب الأموال، وهو التعبير الملطف لما هو مطلوب "reporting" اي افادة مصلحة الضرائب الاميركية (IRS) من جانب ألمصارف وألمؤسسات المالية والمصرفية حول العالم .اذ ان ألسلطات الاميريكية تصنف ألتهرب ألضريبي ضمن اهداف الحرب على الأموال غير المشروعة. الأمر الذي تبرر بموجبه ألتعاون الذي تسعى لتعميمه على ألمجتمع المالي الدولي .لكن هذا التعاون يدخل حقيقة في صلب المصلحة الأمريكية المباشرة اكثر منه في ميدان مكافحة غسيل الاموال اذ يقدر ان مصلحة الضرائب الاميريكية سوف تجني أكثر من مئة مليار دولار سنويا، اي ما يوازي نحو 3.4% من مجموع ألضرائب التي تجنيها الحكومة الفدرالية والبالغة 3.2 تريليون دولار نَتيجة تطبيق ألقانون ألمذكور، ولقد بدات بالفعل بِجني المليارات منه حتى قبل نفاذهِ، لمجرد اثره ألنفسي، حيث بلغ عدد ألدول التي وقعت إتفاقات على تطبيق قانون"فاتكا" (113) دولة حول العالم حتى تاريخ 2016/4/28 والعراق احد هذه الدول الموقعة على تطبيقه . ويهدف القانون ايضا إلى مكافحة عمليات تبييض(غسيل) الاموال والى تعويم صناديق الخزانة الأمريكية بمليارات الدولارات سنويا [8].

(The overall purpose is to detect deter and discourage offshore tax abuses through increased transparency, enhanced reporting and strong sanctions. The ultimate goal of the legislation is for the United States to obtain information with respect to offshore accounts and investments

beneficially owned by US taxpayers rather than to collect any tax through the new withholding

The purpose of FATCA is to obtain transparency of assets held abroad by US Persons. At the same time, it is a control method for compliance with voluntary disclosure).

ونعتقد ان الهدف الأساسي لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية هو خرق سيادة الدول والمؤسسات المالية، عبر التدخل المباشر، وبشكل قانوني" منحرف " في العمليات المالية عبر المصارف والمؤسسات الأخرى لمعرفة حجم الودائع لمواطني هذه الدول لمجرد أنهم يحملون الجنسية الأمريكية، ومتابعة التحويلات من أي بلد ولأي بلد عبر خرق القوانين الداخلية للدول وأهمها قوانين سرية المصارف .إذ يؤدي تطبيق قانون فاتكا على صعيد العراق إلى جعل فئة من عملاء المصارف مكشوفة أمام السلطات الأمريكية[9].

الفرع الرابع

مضمون قانون" فاتكا "وشروطه

نصت أحكام قانون" فاتكا "على وجوب أن تفصح كل المصارف الأجنبية " غير الأمريكية"، إضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى كصناديق الاستثمار وشركات الضمان وصناديق الائتمان ومؤسسات الصيرفة والتمويل الإسلامي، لمصلحة ضريبة الدخل في الولايات المتحدة، عن اي عملاء لهم علاقة بالولايات المتحدة وتزيد أرصدة حساباتهم الدائنة عن خمسين ألف دولار أمريكي أو المساهمين بنسبة اكثر من عشرة بالمئة (10%) في راس مال شركة أجنبية أو المرتبطين بجمعيات أو بعمليات ائتمان، وذلك بموجب نموذج إبلاغ تحدده مصلحة الضرائب الأمريكية" المعروف "FFI Agreement ".[10]

يعتبرهذا القانون منعطفا مهما لغرض ألتوظيف الذي يُلزم الأفراد ألتصريح عن ألمعلومات المُتعلقة بحساباتهم البنكية في إقرارهم ألضريبي . الا ان هذا القانون الاخير لم يُحظ بإهتمام يُذكر من خارج المُجتمع البنكي والمالي والإلتزام ألضعيف من ناحية الاشخاص ، فكان لابد من قانون اشمل واقوى وكذلك رادعا للمؤسسات ألمالية التي قد يلجا اليها الاميركيون لتهريب رؤوس أموالهم .

المبحث الثاني

المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية حيال قانون فاتكا

سنتطرق في هذا المبحث من هذه الدراسة الى ماهية هذه المخاطر والتحديات في المطلب الاول ، واما المطلب الثاني سنبين الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك والمؤسسات المالية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي ، واما المطلب الثالث سنخصصه الى طرق تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

المطلب الاول

ماهية المخاطر والتحديات

لاشك أن الحفاظ علي سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العراقي من الأمور المهمة خاصة في ضوء الحرص على استمرار التعامل مع المصارف المراسلة الخارجية وتلافيها لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي بها بيانات ومعلومات العملاء في البنوك تتعارض مع متطلبات الفاتكا.ومن هذه المخاطر والتحديات هي [11]:

1- القوانين ذات العلاقة : إن القوانين المصرفية والتعليمات المصرفية في بداية صدور قانون فاتكا لم تكن لها القدرة على تنفيذه مما اضطر البنك المركزي لاحقا باصدار اللوائح اللازمة لنفاذه في العراق وكذلك عقد اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة حول نفاذه .

2- السرية البنكية: عدم قدرة البنوك على ايجاد التوزان بين متطلبات القانون وبين المحافظة على سرية الحسابات والبيانات المتعلقة بالعملاء ما قد يعرضها لاحتمالية خسارة بعض من عملائها من الجنسية الاميركية الذين قد يكون لهم ثقل كبير في الاستثمارات ، علما ان البيانات المطلوب تقديمها الى وزارة الخزانة او مصلحة الضرائب الاميركية(IRS) ستكون من خلال جهة حكومية رسمية سواء كانت وزارة المالية او البنك المركزي وهذا يضمن سرية المعلومات والبيانات .

3- المدد الزمنية للتطبيق : ان قصر المدة الزمنية المتاحة امام البنوك لتوفيق اوضاعها والافصاح عن معلوماتها بشان عملائها الاميركيين ، ومدى قدرة انظمتها المعلوماتية على توفير المعلومات عن تلك الحسابات بحيث تتوافق مع القانون .

4- التكاليف التشغيلية المالية لتطبيق (FATCA) في ظل العولمة المالية ومتطلبات الامتثال :

من خلال متابعة الحسابات البنكية القائمة ومراقبتها وتحديثها بصورة مستمرة وكلما دعت الحاجة، وتعديل النظام المعلوماتي في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الجهود المرتبطة بتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالتدريب اللازم للموظفين، بهدف وضوح سياسة البنك فيما خص الالتزام بقانون لجميع العاملين والتشدّد أن تكون الرقابة بمستوى جيد، وعدم وجود ضعف في الضوابط.

ان العناصر الأساسية التي على المؤسسة المالية القيام بها لتطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) هي عدة عناصر او ركائز أساسية ، وهي [12]:

1- التصنيف: ينبغي إجراء تصنيف تجاري داخلي حسب المجموعة والهيئة والمنتجات والحسابات والدفعات. كما يتوجب رصد العملاء الأميركيين السابقين والجدد ، وتوثيق بياناتهم بناء على مجموعة معرّفة من المعايير التي تحددها الأنظمة .

وبالجدير بالذكر، ان من اهم هذه الحسابات التي يتعين على المؤسسة المالية والبنوك المتعاونة تحديدها لقانون الامتثال الضريبي وفقا لمؤشرات ارتباط محددة من قبل الإدارة الأميركية ، هي:

أ/ الحسابات العائدة لأمريكيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، فوفقا لتعليمات الأمريكية تعتبر الهيئة أميركية عندما يوجد للمكلف الأميركي مصلحة فيها مثل مساهمة مباشرة أوغير مباشرة في راس المال، أو حق تصويت بنسبة 10% على الأقل، أو يشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شركات أشخاص باكثر من 10% من الأرباح أو راس المال، أو له مصلحة في صندوق ائتماني باكثر من 10% .

ب/ حسابات المؤسسات التي أبرمت اتفاقاً مع الإدارة الأمريكية.

ج/ المؤسسات غير المعنية بالقانون الأمريكي.

د/ المؤسسات المعفاة وغيرها .

2- اعداد التقارير[13]: - يتعين على البنوك العراقية ان ترسل تقريرا الى مكتب ضريبة الدخل الاميركي

(IRS) سنويا حول الحسابات الاميركية الفردية الملتزمة والحسابات تتضمن هذه التقارير على ما يلي :

- اسم وعنوان كل أمريكي يملك بصورة مباشرة أو غيرمباشرة حساباً لديها.
- رقم الحساب.
- رصيد أو قيمة الحساب مع إشارة إلى أعلى رصيد سابق.
- تفصيل سحوبات ومدفوع الحساب فيها المتعلقة بعمليات الشراء والبيع ودفع الرواتب والمخصصات والتحويلات المال.

ومن خلال ما سبق، يمكن لنا استعراض اهم المسئوليات للبنوك والمؤسسات العراقية اتجاه الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا وهي [14]:

* بناء برنامج وخطة الالتزام بمتطلبات القانون.
* تعين مسئول فاتكا.
* تعين مسئول الاتصال.
* التسجيل على موقع (IRS) والحصول على GIIN

* تسجيل لجنة فاتكا.
*مراجعة الحسابات القائمة.
* فتح الحسابات الجديدة حسب مبادئ KYC /CDD.
* التدريب والتوعية.
* رفع التقارير.

المطلب الثاني

الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك والمؤسسات المالية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي

هناك عدة اجراءات على المؤسسات المالية مراعاتها وهي كما يلي :

1- الإلتزام بإتخاذ إجراءات ألتحقق من الهوية فيما يَخص ألحسابات المالية (المصرفية) المحتفظ بها طرف ألمؤسسات ألمالية او البنكية وفقا لمتطلبات مَصلحة ضريبة ألدخل الأميركية (IRS) وتحديد حسابات الأشخاص او ألكيانات الأميركية .

2- تَقديم تَقارير سنوية لمصلحةِ ضريبة ألدخل الاميركي عن الاشخاص او الكيانات الاميركية المحتفظة بحسابات طرف المؤسسة المالية او البنك على ان تتضمن التقارير رصيد الحساب اضافة الى اجمالي العمليات المالية (ايداعات وسحوبات) .

3- وفي حالة عدم سماح قانون ألدولة القائم على الحسابات ألخاضعة للضريبةِ بالكشفِ عن المعلومات يتم ألحصول من صاحب ألحساب على تصريح يَكشف ألسرية، وفي حالة رفض صاحب الحساب او عدم تَجاوبه يَتم في هذه ألحالة اقفال ألحساب.

4- - تشكيل لجان فنية والاستعانة بالمستشارين القانونين والمالين والخبراء في هذا المجال لإعداد اليات للتعامل مع متطلبات القانون المذكور.

5- إعداد السياسات والإجراءات اللازمة للامتثال لمتطلبات القانون واعتماده من مجلس إدارة البنك أو الجهة ذات الصلاحية، بما يشمل آلية التعامل مع العملاء الذين يرفضون الخضوع لمتطلبات القانون.

6- تدريب وتوعية الموظفين بمتطلبات القانون، وخاصة مراقبي الامتثال.

7- حصر وتقييم وتصنيف الحسابات الخاضعة لمتطلبات القانون.
8- تحديث بيانات العملاء والتحري عن العملاء الأمريكيين.
9- تطبيق إجراءات العناية المهنية الواجبة على العملاء.
10-تعديل العقود والمستندات ونماذج فتح الحسابات بما يكفل متطلبات القانون.
11- إجراء التعديلات اللازمة على قاعدة أعرف عميلك بما يتوائم مع متطلبات القانون.
12- توقيع العملاء على النماذج المطلوبة وفق متطلبات القانون.
13- التعديل على الأنظمة البنكية بما يساهم ويساعد في الامتثال لمتطلبات القانون.
14- - أعداد نماذج رفع السرية المصرفية لغايات تطبيق هذا القانون فقط.
15- الالتزام بالجداول الزمنية الصادرة عن مصلحة الضرائب الأمريكية والمتعلقة بالإطار الزمني للتطبيق.
16- المتابعة المستمرة للتطورات والتعليمات التي ستصدر عدن مصلحة الضرائب الأمريكية[15].

المطلب الثالث

طرق تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا)

يتم تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك من خلال منهجين هما [16]:

المنهج الأول : يسمى المنهج الفردي ، يتم من خلاله عقد اتفاق مباشر بين المؤسسة المالية الاجنبية مع وزارة الخزانة الاميركية الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة المالية او البنك لاستقطاعات او خصومات من ألمدفوعات ألمالية التي تتلقاها بموجب قانون "فاتكا" ومن ثم تَصبح مُؤسسة مالية اجنبية مُشاركة وتم اصدار ألصيغة النهائية لأتفاقية ألمنهج ألفردي في كانون الثاني 2014 . وهذا ما سارت عليه مؤسسة البنك المركزي العراقي .

ومن خلال هذه الإتفاقية والمُحدد الإشتراك من جانب ألمؤسسات المالية الاجنبية في موعد نهاية يونيو 2014 سَيتعين على ألمؤسسة المالية ان تقوم بما يلي [17]:

1- - ألتوثيق وألتحقق ، فَمن خلال ألحصول على المعلومات والبيانات ألمطلوبة وألمستندات المؤيدة لتحديد ما اذا كان اصحاب ألحسابات المالية أميركيين ام لا ، والالتزام باتباع إجراءات ألتحقق من ألهوية وإجراءات ألعناية الواجبة وفقا وأجرءات ألتحقق من الهويةِ التي قد تطالب باتباعها مَصلحة ضَريبة ألدخل الاميركية والإلتزام بتقديم اي معلومات إضافية متعلقة بالحساباتِ الاميركية طرف المؤسسة ألمالية الاجنبية المُشاركة.

2- التبليغ من خلال الإخطار ألسنوي عن حسابات الأشخاص الأميركيين ، ألكيانات الأميركية المحتفظ بها من طرف المؤسسة ألمالية(المصرفية) الاجنبية الملتزمة بتطبيق القانون بعد ألحصول على تفويض من العميل بالكشفِ عن حساباته إستثناء من القوانين المحلية ذات الصلة بسرية الحسابات فيما يخص الاخطار عن كل اصحاب الحسابات الاميركيين والقائمة لدى المؤسسة ألمالية ، وفي حالة تعذرالقيام بذلك خلال فترة زمنية معقولة يتم غلق ألحساب وانهاء العلاقة.

المنهج الثاني : ويطلق عليه ألعمل الحكومي المُشترك : ألذي تقوم به من خِلاله ألبنوك (المصارف) والمؤسسات ألمالية الأجنبية بارسال ألتقارير الخاصة بالبياناتِ المطلوب بالإبلاغ عنها للجهاتِ الحكومية ألرسمية داخل ألدولة ألتي تقوم بإرسال تلك البيانات لمصلحةِ ألضرائب الاميركية(IRS) وفقا لأتفاقيات يتم إبرامها في هذه الشان [18].

المبحث الثالث

موقف البنك المركزي العراقي حيال قانون فاتكا الاميركي

بعد صدور قانون فاتكا فقد لزاما على جميع المؤسسات المالية منها البنك المركزي العراقي الالتزام بتطبيقه والا واجهته العقوبات المنصوص عليها وهي عقوبات ذات خطورة كبيرة من شانه ان تزعزع وضعه واستقراره المالي سواء داخل العراق او خارجه

وعليه فقد راى البنك المركزي العراقي الى ابرام اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة بشان نفاذ القانون وسريانه داخل العراق [19].

ولذلك عقد تلك الاتفاقية وهنا سوف نتطرق اليها وما جاء فيها من احكام وما هي الاليات المتبعة لغرض نفاذ القانون

وعليه سوف نقسم هذا المبحث الى المطلبين التالين ، اما المطلب الاول فسنخصصه الى بيان الاتفاقية المعقودة بين البنك المركزي العراقي ممثلة لدولة العراق ووزارة الخزانة ممثلة لدولة الولايات المتحدة . اما المطلب الثاني فسنبين فيه اليات التنفيذ للاتفاقية .

المطلب الاول

اتفاقية نفاذ قانون فاتكا

لقد عقدت الولايات المتحدة الاميركية متمثلة بحكومتها وحكومة جمهورية العراق اتفاقية لغرض تطبيق وتسهيل نفاذ قانون فاتكا وهو اختصارا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية

متممين ذلك بتبادل المعلومات عند الطلب ، على أن يَخضع الامر للسريةِ وضَوابط ألحماية الاخرى ألمنصوص عليها هنا، بما في ذلك الاحكام المُقيدة لإستخدام ألمعلومات التي يتم تبادلها، وبناء على ما تقدم، أتفقَ ألطرفان على الاحكام الواردة فيها [20]:

ان الغاية من هذه الاتفاقية مكافحة التهرب الضريبي من جانب الاشخاص الاميركيين . وبموجب الاتفاق فان المؤسسات المالية العراقية اصبحت ملزمة بتطبيق القانون (فاتكا) .

ان اغلب دول العالم دخلت باتفاقات مع الجانب الاميركي لغرض انفاذ هذا القانون.

وحيث ان الاتفاقية فيها تفاصيل كثيرة فاننا في هذه الدراسة سوف ندرج اهم ما جاء فيها وكما يلي :

1- تضمنت المادة الاولى تعاريف محددة للمصطلحات الواردة فيها ، على سبيل المثال ، الولايات المتحدة ، العراق ، السلطة المختصة ، السلطة المالية ، سلطة ايداع ، كيان استثماري ، كيان حفظ ، حساب جديد، حساب مالي ، صاحب حساب ، رقم تعريف دافع الضرائب الاميركي

2- جاءت المادة الثانية بان المؤسسات المالية العراقية ملزمة على الموقع الالكتروني لقانون فاتكا التابع لمصلحة الضرائب الاميركية اعتبارا من 2014 /7/1 . وهو من متطلبات الاتفاقية لغرض الابلاغ والاستقطاع .

3- تضمنت المادة الثامنة من الاتفاقية فيما يخص السرية للمعلومات المتبادلة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة العراق

4- تطرقت الاتفاقية الى مسالة التعديلات ، فقد اجازت ذلك ولكن بشرط التراضي بين الطرفين(م.9) .

5- فيما نفاذ الاتفاقية ومدتها فقد نصت المادة (11) منها على انها في حيز النفاذ من تاريخ الاخطار الكتابي من قبل حكومة العراق الموجه الى حكومة الولايات المتحدة .

6- تطرقت الاتفاقية الى مسالة انهاءها (م.2/11) وذلك من خلال الجواز لاي طرف انهاء الاتفاقية وذلك بارسال اخطار بالانهاء الى الطرف الاخر فيصبح ساري ألمفعول في اليوم الاول من ألشهر التالي لمضي فترة 12 شهرا بعد تأريخ الإخطار بالإنهاء .

المطلب الثاني

اليات تنفيذ الاتفاقية (قانون فاتكا) بين حكومة العراق والولايات المتحدة

يعتبر البنك المركزي العراقي المسؤول الاول تجاه وزارة الخزانة الاميركية بشان تنفيذ قانون فاتكا ولذلك وقع عليه اصدار التعليمات بشان ذلك

وبالفعل اصدر التعميم الاول بالعدد 12/ 1875 في سنة 2015 وكذلك اصدر التوضيح بالعدد 11/ 5665 في 2017/11/27 وكذلك التعميم بالعدد 7416/11 في 2019/10/14 [21].

مجمل ما جاء في هذه التعاميم والتعليمات للمؤسسات المالية والتي تحت اشرافه ، يمكن اجمالها بما يلي:

1- ان جميع المؤسسات المالية العراقية ملزمة بالتوقيتات التي تم وضعها من قبل دائرة الايرادات الداخلية الاميركية لتنفيذ قانون فاتكا .

2- ولهذا الغرض باشرت جمهورية العراق منذ عام 2013 بالخطوات اللازمة لجعل المؤسسات ممتثلة وشكلت عدة لجان برئاسة البنك المركزي العراقي لادارة هذا الملف وصولا لانجاز المتطلبات في قانون فاتكا .

3- بخصوص مهل تنفيذ القانون فقد مرت بمرحلتين وهما [22]:

أ/ الأولى: تخص الحسابات القائمة يوم 2014/6/30 فبالنسبة للحسابات القائمة لغاية هذا التاريخ تقوم المؤسسات المالية التأكد من ان اصحابها اميركيين او غير اميركيين

ب/ الحسابات الجديدة التي فتحت في او بعد 2014/7/1 فيكون التصريح عنه قبل 3/31/ من السنة التالية

4- الزم البنك المركزي العراقي جميع المؤسسات المالية ان تحصل على رقم تسجيل (GIIN) لدى دائرة الايرادات الداخلية الاميركية .

5- حذر البنك المركزي العراقي المؤسسات المالية من عواقب عدم الالتزام بقانون فاتكا منها فرض ضريبة 30% من المبالغ الواردة من اميركا الى المؤسسة المالية في العراق مع امكانية اقفال حسابها مع المؤسسة المالية الممتثلة [23].

6- وضع البنك المركزي للمؤسسات المالية عدة مؤشرات على الحساب الموثق لديه هو حساب اميركي منها على سبيل المثال [24]:

ا/ ان يكون حاملا للجنسية الاميركية او مقيما في الولايات المتحدة

ب/ محل ميلاده في الولايات المتحدة

ج/ لديه عنوان بريدي في الولايات المتحدة

د/ لديه رقم هاتف اميركي

ه/ لديه حساب بتحويل الاموال الى الولايات المتحدة

و/ توكيل ساري المفعول ممنوح لشخص عنوانه في الولايات المتحدة.

الخاتمة:

أولا : النتائج :

1- أن قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA ،يسري على المواطنين الأمريكيين دون سواهم(اشخاص طبيعية ومعنوية) ، ويتم من خلاله التاكد من أن رعاياها الذين يخضعون للقوانين الضريبية هم في الأساس، يلتزمون بدفع الضرائب المستحقة عليهم، مع اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الذين يتهربون منها ..

2- يعتبر قانون الامتثال الضريبي فاتكا آلية ممتازة ومهمة ورقابة ناجعة لضمان أن المكلفين بالضرائب الأمريكية يمتثلون للقوانين الضريبية ألموجودة والقائمة اصلاً، كما ان المعلومات التي يتطلبها القانون هي المعلومات نفسها التي تتطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية من الخاضعين للضرائب.

3- يهدف قانون الامتثال الضريبي فاتكدا FATCA إلى منع التهرب الضريبي الذي يقوم به دافعي الضرائب الأمريكيين (المكلفين) من خلال المؤسسات المالية والبنوك غيرالأمريكية في الخارج.

4- بسبب الأوضاع غير المستقرة في المنطقة، أثبت القطاع المصرفي العراقي أنه قادر على الالتزام بما جاء في هذا القانون ، وكذلك القدرة على استيعاب الضغوط التي يواجها لاحتواء الأزمات غير المتوقعة، وذلك بفضل التزام البنوك العراقية بتطبيق تشريعات العمل المصرفي والمعايير الدولية ومبادئ الحيطة وإدارة المخاطر.

5- - يتعارض هذا القانون مع قوانين السرية المصرفية، ووقعت على وجه الخصوص بين مطرقة القانون فاتكا وبين قوانين السرية البنكية الحازمة في الكثير من الدول.

التوصيات :

1- ضرورة اصدار وثيقة تعريفية بالقانون توجز إلى عملاء البنوك العراقيين تبين قانون الامتثال الضريبي الأمريكي فاتكا.

2- ضرورة اقامة ورشات عمل في كل المؤسسة المالية لغرض توعية الموظفين العاملين فيها بالمتطلبات الرئيسة لتطبيق القانون وتامين التدريب اللازم لجميع موظفي البنوك ولاسيما الموظفين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع زبائن المصارف .

3- ضرورة اصدار البنوك العراقية (نموذج اقرار) وهي عبارة عن وثيقة تنازل عن السرية المصرفية يتم توقيعها من الزبون (صاحب الحساب) لتمنح البنك الصلاحية الكاملة بكشف سرية حساباته المالية إلى مصلحة الضرائب الاميركية .

4- ضرورة الالتزام بالجداول الزمنية الصادرة عن مصلحة الضرائب الأمريكية والمتعلقة بالإطار الزمني للتطبيق.

5- ضرورة المتابعة المستمرة للتطورات والتعليمات التي ستصدر عن مصلحة الضرائب الأمريكية بالخصوص.

الهوامش :

[1] FATCA: foreign account tax compliance act
قانون الالتزام بقواعد ألضرائب علي ألحسابات الامريكية خارج ألولايات ألمتحدة، والذي تم إقراره سنة 2010 ، وهو
يعد خطوةً أساسية ومهمة في الجهود الأمريكية لمواجهة ألتهرب ألضريبي الذي يتم من جانب اشخاص امريكيين يحتفظون بإستثمارات في حِسابات مَصرفية خارج ألولايات المتحدة الأمريكية، وقد صدر بشكل النهائي في 17كانون الثاني 2013 م، وتم نشره في 28 كانون الثاني 2013

[2] د. محمد إبراهيم السقا - قانون الإلتزام ألضريبي (الفاتكا) نهاية ألسرية ألمصرفية – 2014 – مشار اليه في مدى امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا – د.مي حسن احمد طوبار – بحث مَنشور في ألمجلة العلمية للبحوث وألدراسات ألتجارية المجلد 32 – العدد3- جامعة حلوان – ضمن الموقع الالكتورني التالي : https://sjrbs.journals.ekb.eg/

[3] عدنان جمال عبد الناصر ياسين- قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATC وأثره على السريّة المصرفيّة - رسالة للحصول على دبلوم دراسات عليا في قانون الاعمال- ألجامعة اللبنانية – 2016 .144.

[4] هاني أبو الفتوح - قانون الامتثال الضريبي التحديات والحلول – بحث منشور على الموقع الالكتورني التالي :http://www.alwafd.org/'D1J'6)/254982

[5] نبيل ابراهيم - دراسة تَحليلية للاثار المُحاسبية وألضريبية المُترتبة على تطبيق قانون فاتكا منشورة على الموقع الالكتورني التالي: www.Drnabil4362.files.wordpress.com

[6] أهاني بو الفتوح - قانون الامتثال الضريبي التحديات والحلول- دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : http://www.alwafd.org/'D1J'6)/254982

[7] نبيل ابراهيم – دراسة تحَليلية للاثار المُحاسبية وألضريبية المترتبة على تطبيق قانون فاتكا- مرجع سابق www.Drnabil4362.files.wordpress.com

[8] دارين حليمة - قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية- الجامعة اللبنانية الفرع الأول، – بحث في مرحلة الدبلوم في قانون الأعمال- 2014 –ص99.

[9] علي العريان - قانون الالتزام الضريبي الأمريكي "فاتكا- ، منشور على الموقع الالكتروني : http://almu7amy.blogspot.com/2014/08/blog- post_22.html

[10] جمال شمس - ظاهرة التهرب الضريبي ومكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها، أطروحة دكتورا ه –جامعة عين شمس – 1982 – ص77.

[11] د.أسيل باقر جاسم محمد- اثر قانون فاتكا الامريكي على الالتزام بالسرية المصرفية في العراق - مجلة العلوم القانونية- كلية القانون -جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون الخاص المنعقد تحت عنوان"إستدامة قواعد ألقانون ألخاص والتَحديات ألمُعاصرة . – ص165.

[12] د.عِماد محمد فرحان – الإجراءات ألرقابية للبنك ألمركزي ألعراقي في ظل إتفاقية قانون الإمتثال الاميركي للحساباتِ الأجنبية – بَحث مَنشور على الموقع الالكتروني التالي : http://www.iasj.netquery=a...(iasj)

[13] إخلاص باقر ألنجار – ما بين تَطبيق فاتكا (قانون الأمتثال ألضريبي وخرق ألسرية المَصرفية للحساباتِ – بحث منشور على الموقع الالكتروني : http://www.m.ahewar.org/

[14] زهرة حبو- التهرب الضريبي الدولي- مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-

المجلد 27 - العدد الأول – سوريا - 2011 - ص80.

[15] د.مهداوي عبد ألقادر - الاليات ألقانونية لمكافحة ألتهرب الضريبي الدولي، مُجلة دفاتر ألسياسة وألقانون، العدد ألثاني عشر، ألجزائر، 2015 - ص266.

[16] إيمان بوقروة - كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية)دراسة حالة الاتفاقية

– الجبائية الجزائرية الفرنسية (مذكرة ماجستير في المالية، جامعة سكيكدة)- الجزائر- 2010- ص234.

[17] د.اسيل باقر جاسم محمد- أثر قانون فاتكا الأمريكي على الإلتزام بالسريةِ ألمصرفية في ألعراق- مرجع سابق- ص 22.

[18] نبيل ابراهيم – دِراسة تَحليلية للاثار المُحاسبية والضريبية ألمُترتبة على تَطبيق قانون فاتكا- مرجع سابق- ص111

[19] د.عِماد مُحمد فرحان – الإجراءات ألرقابية للبنك المَركزي ألعراقي في ظل اتفاقية قانون الامتثال الاميركي للحسابات الاجنبية

[20] علي العريان - قانون الألتزام ألضريبي الأمريكي "فاتكا" - مَقال ويكيبيديا بتَصرف، منشور على الموقع الالكتروني:

http://almu7amy.blogspot.com/2014/08/blog- post_22.html

[21] عبد الحكيم الشرقاوي - التهرب ألضريبي والاقتصاد، - منشورات دار الجامعة الجديدة في الاسكندرية- 2006 – ص 88.

[22] د.سوزي عَدلي ناشد - ظاهرة ألتهرب ألضريبي ألدولي واثارها على إقتصاديات ألدول النامية – منشورات دار ألحلبي – بيروت – الطبعة الاولى – 2008 – ص 122.

[23] علي بدران - قانون الألتزام ألضريبي الاميريكي للحساباتِ الاجنبية وعولمة ألقوانين - الورقة العلمية الثالثة - بيروت ، اتحاد المصارف العربية النشرة المصرفية العربية - الورقة العلمية الثالثة مشار اليه في : عَبده عجلان بابكر - اثر قانون الأمتثال ألضريبي للحساباتِ الأجنبية " فاتكا" في ألنظام ألمصرفي ألسعودي- بحث منشور في مجلة رافد للدراسات والبحوث - Vol. 6, No. 2, 2019, pp. 300- 328

[24] Christian. Roberta Calvet, & Alm, James, Empathy, sympathy, and tax compliance, Journal of Economic Psychology,40(2014), 62-82, https://doi.org/10.1016/j.joep.2012.10.001-

المصادر :(References)

1- د. محمد إبراهيم السقا - قانون الالتزام الضريبي (الفاتكا) نهاية السرية المصرفية – 2014 – مشار اليه في: مدي امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا – د.مي حسن احمد طوبار – بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 32 – العدد3- جامعة حلوان

2- عدنان جمال عبد الناصر ياسين- قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATC وأثره على السريّة المصرفيّة - رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في قانون الأعمال- الجامعة اللبنانية – 2016.

3- هاني أبو الفتوح - قانون الامتثال الضريبي التحديات والحلول – بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://almu7amy.blogspot.com/2014/08/blog- post_22.html
4- نبيل ابراهيم - رسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون فاتكا منشورة على الموقع الالكتورني التالي: http://Drnabil.files.wordpress.com
5- دارين حليمة - قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية- الجامعة اللبنانية الفرع الأول– بحث في مرحلة الدبلوم في قانون الأعمال- 2014.
6- علي العريان - قانون الالتزام الضريبي الأمريكي "فاتكا- ، منشور على الموقع الالكتروني: http://almu7amy.blogspot.com/2014/08/blog- post_22.html
7- جمال شمس - ظاهرة التهرب الضريبي ومكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها- أطروحة دكتورا ه – جامعة عين شمس – 1982.
8- أسيل باقر جاسم محمد- اثر قانون فاتكا الامريكي على الالتزام بالسرية المصرفية في العراق- مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون -جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون الخاص المنعقد تحت عنوان"استدامة قواعد القانون الخاص والتحديات المعاصرة.
9- عماد محمد فرحان – الاجراءات الرقابية للبنك المركزي العراقي في ظل اتفاقية قانون الامتثال الاميركي للحسابات الاجنبية – بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي : http://www.iasj.netquery=a...(iasj) .
10- اخلاص باقر النجار – ما بين تطبيق فاتكا (قانون الامتثال الضريبي وخرق السرية المصرفية للحسابات – بحث منشور على الموقع الالكتروني :
http://www.m.ahewar.org/ .
11- زهرة حبو- التهرب الضريبي الدولي- مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 - العدد الأول- سوريا، 2011 م.
12- د. مهداوي عبد القادر - الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، الجزائر، 2015 م.
13- إيمان بوقروة - كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية - مذكرة ماجستير في المالية- جامعة سكيكدة- الجزائر- 2010.
14- عبد الحكيم الشرقاوي - التهرب الضريبي والاقتصاد - منشورات دار الجامعة الجديدة في الاسكندرية- 2006 .
15- سوزي عدلي ناشد - ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية – منشورات دار الحلبي – بيروت – الطبعة الاولى – 2008 .

The Extent to Which Financial Institutions Comply With the US FATCA Law (Central Bank Of Iraq as a Model)

Khairi Ibrahim Murad Assistant Professor
Duhok University/College of Law
Khairi.murad@uod.ac

Abdul Azeez Mohsin Khaleefah Assistant Teacher
/College of Science/ Sumer University
Alaziza747@gmail.com

Abstract:

Agreement FATCA require banks and financial institutions, as well as commercial and investment companies operating in Iraq and the Arab countries, to provide detailed information about the funds, investments and property of Americans residing in their country in order to collect their taxes and Evade paying it.

The great development of the business environment, as well as the dominance of some of the world's largest banks, as well as technological advances in communication and the Internet, have made the world a small village. All the money transferred from Iraq goes to the beneficiaries abroad through the international banks as well as the Central Bank of iraq and the Iraqi banks have accounts in different currencies. Then there is a real need to work within the global banking system by any Iraqi bank that requires the laws of adaptation, Global Banking. In light of this, the study examines the general framework of FATCA and the extent of compliance in Iraqi banks with the challenges and risks they face.